

JOHN TAYLOR
1844
LUXURY REAL ESTATE

HOLDING THE KEYS TO LUXURY REAL ESTATE
since 1844

تملك في لندن وباريس

John Taylor Qatar • Tel.: +974 4482 0250
doha@john-taylor.com
www.john-taylor.com

الرؤية الاقتصادية

الربط بالمستقبل

للصير بن صبيحان ووليد
Nasir Bin Abdullah & Sons
www.nas-qoc.com

رئيس التحرير: صالح بن عصفان الكواري

الثلاثاء 7 صفر 1435 هـ - 10 ديسمبر 2013 م - العدد (11539)

رئيس مجلس الإدارة: عبدالله بن خليفة العطية

افتتاح مؤتمر يوروموني اليوم

لا تأثير لأحداث المنطقة على الاقتصاد القطري

الأسواق الناشئة لمؤتمرات اليوروموني أن يكون للتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية سواء اقتصادياً أو سياسياً أي تأثير على الاقتصاد القطري، مؤكداً أن الدولة تشهد نمواً جيداً وتتمتع باستقرار على جميع المستويات. وتوقع بانكس، خلال الطاولة المستديرة التي عقدها أمس مع الإعلاميين استمرار مسيرة النمو التي تشهدها دولة قطر.

كتب - طارق خطاب:

يفتح معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية اليوم أعمال مؤتمر «يوروموني قطر 2013»، الذي يتناول أهم التطورات في القطاع المالي، ويشارك فيه مجموعة من قادة قطاع المال الدوليين لبحث التوجهات المهمة في هذا المجال. ومن جهته نعى السيد ريتشارد بانكس مدير

ص 10

مطالب بتشديد الرقابة على الأسواق

جشع التجار يرفع أسعار مستلزمات اليوم الوطني

منتجات اليوم الوطني ارتفعت هذا العام من الربع إلى النصف تقريبا مقارنة بالعام الماضي، مطالبين حماية المستهلك بمراقبة الأسعار وضبط إيقاع السوق في هذه الفترة. وأضافوا: «من المفترض أن تكون مستلزمات اليوم الوطني رخيصة الثمن ليستطيع الجميع المشاركة في هذه المناسبة والتعبير عن فرحتهم بها، لكن اليوم الوطني يمثل للتجار موسماً للشراء يحاولون فيه استغلال الناس، و بعد انتهائه يعرضون هذه المنتجات بنصف الثمن الذي تباع به حالياً.

كتبت: هبة رجا الدين:

اشتكى عدد كبير من المواطنين والمقيمين من ارتفاع أسعار مستلزمات الاحتفالات باليوم الوطني وارتفاع أسعار زينة السيارات بصورة خيالية هذا العام الأمر الذي أدى إلى استياء عدد كبير من الأفراد لافتين إلى أن تسيبات إدارة المرور من عدم السماح بالتزيين الكامل للسيارات أثر على حجم الإقبال على محلات التزيين هذا العام. وأشاروا إلى أن

ص 8-9

دشن استراتيجية القطاع المالي .. محافظ المركزي:

استقلالية للهيئات الرقابية والإشرافية بالدولة



للأوراق المالية، ثم توالى الخطوات وقمنا بإدراج أدونات الخزينة في البورصة كخطوة أولى لإدراج بقية أوراق الدين العام والسندات والصكوك ووحدات الصناديق الاستثمارية. وأكد سعاده أن أهم المنعطفات في طريق إطلاق الاستراتيجية تمثل في إصدار قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية نهاية 2012 وكذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية في الفترة ذاتها.

ص 4-5

الخدمات والأسواق المالية في قطر سيحافظ على استقلالية الجهات المشاركة في الاستراتيجية وهي المصرف المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة التنظيمية لمركز قطر للمال. وقال إن نقطة الانطلاق في طريق الاستراتيجية بإنشاء مركز قطر للمعلومات الائتمانية وإطلاق خدماته الفعلية عام 2011 .. وكذلك إنشاء إدارة الاستقرار المالي والإحصاء وإدارة المخاطر وشركة قطر للإيداع المركزي

والأنشطة المالية وصولاً إلى تحقيق الغايات المستهدفة من ركائز رؤية قطر 2030. وأضاف المحافظ .. بدأنا العمل في تنفيذ الاستراتيجية منذ عام 2011 تماشياً مع استراتيجية قطر للتنمية الوطنية 2011-2016 وسوف نقوم بإطلاق الاستراتيجيات اللاحقة في الأعوام 2017 و2023 وصولاً إلى تحقيق الغايات المستهدفة من ركائز رؤية قطر 2030. وأكد أن إطلاق استراتيجية الهيئات الرقابية والإشرافية على قطاع

على قطاع الخدمات والأسواق المالية أن الهدف الرئيسي الذي تركز عليه الاستراتيجية وتسمى إلى تحقيقه يتمثل في إيجاد إطار تنظيمي مالي قوي وفعال يدعم الازدهار الاقتصادي والاستقرار المالي الذي تشهده الدولة، وتأسيس بنية تحتية قوية تمثل الأرضية التي تقف عليها صناعة الخدمات المالية، وذلك بما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية بحيث تصبح قطر مركزاً عالمياً رائداً في مجال الخدمات والأسواق

أكد سعاده الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني محافظ قطر المركزي أن استراتيجية الهيئات الرقابية والإشرافية على قطاع الخدمات والأسواق المالية في قطر هي نتاج عمل مشترك ورؤية متكاملة وجهد متواصل بين مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة التنظيم بمركز قطر للمال، وأضاف المحافظ خلال إطلاق استراتيجية الهيئات الرقابية والإشرافية

كتب - عبد الله محمد:



شملت القطاع المصرفي وهيئة الأسواق المالية ومركز قطر للمال

تدشين استراتيجية تنظيم القطاع المالي بالدولة

محافظ المركزي: نسعى لإيجاد إطار تنظيمي مالي قوي يدعم الازدهار الاقتصادي



حضور كبير في حفل تدشين استراتيجية الهيئات الرقابية والإشرافية على قطاع الخدمات والأسواق المالية في قطر



الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني

نؤسس بنية تحتية قوية تفعل عليها صناعة الخدمات المالية

كتب - عبد الله محمد

أكد سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني محافظ قطر المركزي أن استراتيجية الهيئات الرقابية والإشرافية على قطاع الخدمات والأسواق المالية في قطر هي نتاج عمل مشترك ورؤية متكاملة وجهد متواصل بين مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة التنظيم بمركز قطر للمال وأضاف المحافظ خلال إطلاق استراتيجية الهيئات الرقابية والإشرافية على قطاع الخدمات والأسواق المالية التي حضرها عدد من الوزراء والمسؤولين ورجال الأعمال.

وأضاف أن الهدف الرئيسي الذي تركز عليه الاستراتيجية وتسمى إلى تحقيقه يتمثل في إيجاد إطار تنظيمي مالي قوي وفعال يدعم الازدهار الاقتصادي الاستقرار المالي الذي تشهده الدولة، وتأسيس بنية تحتية قوية تمثل الأرضية التي تقف عليها صناعة الخدمات المالية، وذلك بما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية بحيث تصبح قطر مركزاً عالمياً رائداً في مجال الخدمات والأسواق والأنشطة المالية وصولاً إلى تحقيق الغايات المستهدفة

من ركائز رؤية قطر 2030. وأضاف المحافظ .. بدأنا العمل في تنفيذ الاستراتيجية منذ عام 2011 تماشياً مع استراتيجية قطر للتنمية الوطنية 2011-2016 وسوف نقوم بإطلاق الاستراتيجيات اللاحقة في الأعوام 2017 و2023 وصولاً إلى تحقيق الغايات المستهدفة من ركائز رؤية قطر 2030.

وقال إن نقطة الانطلاق في طريق الاستراتيجية بإنشاء مركز قطر للمعلومات الائتمانية وإطلاق خدماته الفعلية عام 2011 .. وكذلك إنشاء إدارة الاستقرار المالي والإحصاء وإدارة المخاطر وشركة قطر للإبداع المركزي

الحد من الجرائم الإلكترونية بتطبيق البرامج والأنظمة والتقنيات الحديثة

للأوراق المالية، ثم توالت الخطوط وقمنا بإدراج أدوات الخزينة في البورصة كخطوة أولى لإدراج بقية أوراق الدين العام والسندات والصكوك ووحدات الصناديق الاستثمارية.

وأكد سعادته أن أهم المنعطفات في طريق إطلاق الاستراتيجية تمثل في إصدار قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية نهاية 2012 وكذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية في ذات الفترة، مشيراً إلى أن صدور القانونين جاء مستوعباً لكافة المتطلبات الخاصة

بالتنظيم والإشراف والرقابة على قطاع الخدمات والأسواق المالية، وذلك وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية ومستفيداً من التجارب السابقة مع الأخذ في الاعتبار جميع الملاحظات علي ما سبقها من

تشريعات. وأضاف: ثم بدأنا مرحلة التطبيق للقانونيين وذلك بإصدار الأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات اللازمة، ولا يزال العمل جارياً للانتهاء من هذه المرحلة في القريب العاجل باستكمال كافة الأنظمة واللوائح. كما تم تفعيل البنود والنصوص الخاصة بالتنسيق والتعاون بين الأجهزة الرقابية والإشرافية في الدولة من خلال لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر التي تشكل أهم المرتكزات لاقتراح السياسات المتعلقة بالتنظيم والرقابة والإشراف ودراسة المخاطر وكل ما يتعلق

في تصريحات صحفية.. محافظ المركزي :

استقلالية الجهات المشاركة في الاستراتيجية

كثف سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني محافظ المركزي أنه تم البدء بالعمل في الاستراتيجية منذ عام 2011، مشيراً إلى أن صدور قانون مصرف قطر المركزي وأيضاً قانون الرقابة على السوق مثلاً منعظاً كبيراً مكن من الوصول إلى أهداف معينة، مؤكداً على مواصلة المصرف من أجل الوصول إلى الهدف الرئيسي وهو عام 2016. وأوضح سعادته في تصريحات صحفية على هامش تدشين الاستراتيجية أن الجهات التنظيمية الثلاث مصرف قطر المركزي وهيئة الرقابة على السوق ومركز قطر للمال تعمل كفريق واحد واستراتيجية واحدة أمام مؤسسات رقابية تقوم بواجبها للرقابة والإشراف على جميع المؤسسات بالدولة سواء كانت موجودة بمركز قطر للمال أو تخضع لرقابة مصرف قطر المركزي.

مؤكداً أن إطلاق استراتيجية الهيئات الرقابية والإشرافية على قطاع الخدمات والأسواق المالية في قطر سيحافظ على استقلالية الجهات المشاركة في الاستراتيجية وهي المصرف المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة التنظيمية لمركز قطر للمال. وحول أهم محاور الاستراتيجية أوضح محافظ المركزي أنه يتم العمل أمام ثلاث استراتيجيات الأولى لعام 2011-2016 والثانية تبدأ من 2016 إلى 2023 والثالثة ستكمل من 2023 إلى 2027 أو 2028، مشيراً إلى أن الهدف الرئيسي هو رؤية قطر الوطنية 2030 وهي تركز على أربعة محاور رئيسية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ولذا يعمل المصرف ضمن هذه المنظومة من أجل الوصول إلى الأهداف الرئيسية.

وأشار إلى أن هذه الهيئات يتزاسها المحافظ ولها مجلس إدارة طبيعتها تختلف في شكل الرقابة فمصرف قطر المركزي يشرف على مؤسسات تختلف عن المؤسسات التي يشرف عليها هيئة أسواق المال فهي تشرف على سوق الأوراق المالية بينما يشرف مركز قطر للمال على المؤسسات الموجودة تحت مظلتها، مؤكداً على تجانس هذه الجهات وتواجدها تحت مظلة واحدة موجودة في مصرف قطر المركزي وتحافظ على التوازن بين السياسة النقدية وأيضاً الرقابة على السوق.

المرکزي لأول مرة ونأمل أن تركز منذ البداية على أساس قوي فاعل يحقق الهدف المنشود. وأضاف المحافظ انه في مجال التعاون الدولي وكجزء من الاستراتيجية الشاملة فقد تم تحقيق العديد من الإنجازات التي تمثل تمهيداً للثقة الدولية في الهيئات الرقابية والإشرافية، فقد تم التعاون مع العديد من المنظمات الإسلامية الدولية مثل مجلس الخدمات الإسلامية والمنظمة الإسلامية لإدارة السيولة عن

طرق إصدار صكوك إسلامية قصيرة الأجل. كما أن قطر تترأس حالياً مجلس إدارة هاتين المنظميتين الأمر الذي يعكس الثقة الدولية في هيئاتنا الرقابية والتنظيمية. وقال الشيخ عبد الله إنه في مجال الأوراق المالية فقد حصلت بورصة قطر على مرتبة MSCI للأسواق الناشئة، وفقاً لمؤشر ومرجان ستانلي ويجري العمل مع هيئة قطر للأسواق المالية والبورصة لتطوير واستحداث مبادرات ومنتجات جديدة

رئيس وحدة المعلومات المالية بالمركزي:

الاستراتيجية تنسجم مع رؤية قطر الوطنية



أحمد بن عبد آل ثاني

أعرب الشيخ أحمد بن عبد آل ثاني رئيس وحدة المعلومات المالية بالمصرف المركزي عن تقديره للجهود التي يبذلها مركز قطر المركزي بقيادة هذا المشروع المهم وهو الخطة الاستراتيجية التي تجمع سلطات رقابية على القطاع المالي بما ينسجم مع رؤية قطر الوطنية 2030. وأوضح أن اتحاد هذه السلطات الرقابية جميعاً إضافة إلى توحيد جهودها وأهدافها من شأنه أن يدعم

الدولة الخاصة بالحفاظ على البيئة ونظافتها وخلق ثقافة بيئية ووعي بمتطلبات مناخ العمل الآمن والجذاب، ونحت المؤسسات المالية على اتباع الإرشادات الخاصة بحماية البيئة والتقليل من استخدام الورق قدر الإمكان عن طريق البدائل الإلكترونية. وأكد المحافظ السعي إلى تطوير قطاع الخدمات والأسواق المالية وتقديم الحلول التي تخدم المجتمع، كما نسعى إلى تحقيق مبدأ شمولية الخدمات المالية لصغار العملاء الذين قد يستفيدون من الأنظمة الموجودة.

وعمل جاهدين على تفعيل هذه الخدمة وتوصيلها إلى العملاء مع مراعاة التغطية الجغرافية الشاملة، والتي تساعد في التقليل من التزاحم على مراكز المدن وتوصيل الخدمات المالية للمواطن في مكانه. وأضاف .. في مجال الدفع نسعى إلى تطوير مستمر وإدخال أحدث الأساليب والبرامج والاستفادة من التطور الذي يشهده قطاع النظم المصرفية، وقد قمنا بتطبيق نظام الحساب الدولي IBAN لمساهمة في ربط المؤسسات المصرفية العالمية، بهدف إعطاء المزيد من الحماية للحسابات.

وقال إننا نسعى إلى الحد من الجرائم الإلكترونية وذلك من خلال البرامج والأنظمة وتقنيات الحديثة. ومن خلال التعليمات والقرارات التي تؤمن تقديم خدمات آمنة ونعمل بتتبع تام مع الأجهزة الأمنية المسؤولة من خلال التطبيق الفعال للقوانين واللوائح الصادرة في هذا المجال. وأكد المحافظ العمل على تطبيق الاستراتيجية على أكمل وجه، وأن الهيئات التنظيمية والرقابة في الدولة تعمل في اهتمامنا ومتابعتنا وصولاً للهدف المنشود. وأضاف انه على صعيد الجانب البيئي فإننا نعمل على تطبيق توجهات

الإشراف والرقابة على التأمين تجربة يضطلع بها المركزي لأول مرة

لعضويتها لا يكون إلا للهيئات التي تستوفي تلك المعايير الدولية. وأضاف المحافظ إن استراتيجيتنا نابعة من رؤية قطر الوطنية 2030 ونعمل على تحقيق الغايات المستهدفة لتلك الرؤية، وفي الجانب الاجتماعي منها فإن حماية العملاء تأتي في مقدمة أولوياتنا، وقد أفرد قانون المصرف الجديد باباً كاملاً لحماية عملاء المؤسسات المالية تضمن حمايتهم وتنظيماً وحمايةً للسرية المصرفية، والتي تعتبر من أهم الركائز التي يقوم عليها النظام المصرفي بوجه عام، وكذلك حماية المعلومات الائتمانية، وكل ذلك تحقيقاً لرؤية قطر الوطنية 2030 في جانبها الاجتماعي، وهي منظمة تسمى كذلك فقد تم إصدار التعليمات والقرارات الخاصة بتدعيم الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة وفقاً لأفضل الأساليب.

وأضاف انه على الجانب البشري فإن استراتيجيتنا تقوم على التدريب والتأهيل للموارد التي تعمل في المجال المالي وذلك ينعكس في الاهتمام بمراكز التدريب التي تعمل وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، مع الاهتمام بالبحوث والدراسات التي تخدم جميع العاملين وتمتية قدراتهم، وسوف نظل نولي هذا الجانب اهتمامنا ومتابعتنا وصولاً للهدف المنشود. وأضاف انه على صعيد الجانب البيئي فإننا نعمل على تطبيق توجهات

الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة وفقاً لأفضل الأساليب. وأضاف انه على الجانب البشري فإن استراتيجيتنا تقوم على التدريب والتأهيل للموارد التي تعمل في المجال المالي وذلك ينعكس في الاهتمام بمراكز التدريب التي تعمل وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، مع الاهتمام بالبحوث والدراسات التي تخدم جميع العاملين وتمتية قدراتهم، وسوف نظل نولي هذا الجانب اهتمامنا ومتابعتنا وصولاً للهدف المنشود. وأضاف انه على صعيد الجانب البيئي فإننا نعمل على تطبيق توجهات

ناصر الشيبني الرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية:

الأسواق المالية ركائز أساسية للقطاع المالي

الاقتصاد القوي والمتنوع يتطلب إطار عمل تنظيمي ورقابي فعال



قال ناصر أحمد الشيبني الرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية إن الأسواق المالية أصبحت إحدى الركائز الأساسية للقطاع المالي وذلك لما تمثله من مصدر منخفض التكاليف لتمويل الجهات المصدرة في القطاعين العام والخاص على حد سواء، كالشركات الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة أو الشبه حكومية أو حتى الحكومية.

وأفاد خلال حفل تدشين الاستراتيجية بأن الأسواق المالية قامت بتعزيز ودعم الاقتصاد وتنوع مصادر التمويل والفرص الاستثمارية وذلك من خلال قدرتها على جذب المستثمرين المحليين والدوليين وتحفيز المشاركين في السوق، وكذلك عن طريق قدرتها على الاستجابة من خلال تقديم منتجات استثمارية مبتكرة مع مستويات مختلفة من التطور.

وأضاف أنه في الأونة الأخيرة، ما بعد الأزمة المالية العالمية التي بدأت قبل سنوات قليلة، والتي أدت إلى ضرورة تعزيز الرابط بين الأسواق المالية والأنشطة المصرفية وغير المصرفية، حيث أصبحت المخاطر النظامية موضوعاً يثير اهتماماً أساسياً على نحو متزايد من قبل الجهات التي

تضع المعايير الدولية مثل المنظمة العالمية لهيئات الرقابة لأسواق المال «IOSCO»، والتي حصلت هيئة قطر للأسواق المالية على عضويتها هذا العام وبذلك تلزم الهيئة بأهدافها ومبادئها. وبالتالي، فقد أصبح من الضروري بذل المزيد من التعاون والتنسيق بين الجهات التنظيمية للقطاع المالي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وأكد على ضرورة أن يقوم القطاع المالي بتوفير أفضل حماية للمستثمر من أجل دعم الاقتصاد، وضمان تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030، وذلك من خلال خطة استراتيجية واضحة للقطاع.

وأوضح أنه من خلال هذه العملية للتخطيط الاستراتيجي لتنظيم القطاع المالي، قامت هيئة قطر للأسواق المالية بإعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة التي تضمن إنشاء إطار تنظيمي فعال وبنية تنظيمية وتشريعية تحافظ على الاستقرار المالي وتدعم استقرار النمو الاقتصادي وتعمل على تعزيز قطاع مالي يتسم بالحيوية والنشاط ضمن سياق الأهداف العامة للدولة.

وتابع إن هذا تم إلى جانب المبادرات الأساسية التي اتخذتها الهيئة خلال آخر ثلاث سنوات ومن أهمها إصدار قواعد طرح وإدراج الصكوك والسندات، ونظام طرح وإدراج الأوراق المالية في سوق الشركات الناشئة، ونظام طرح وإدراج الأوراق المالية، ونظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية، ولائحة تسوية المنازعات، ودليل قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ونظام الخدمات المالية، ومعايير الملاءة المالية، ونشاط مزود السولة، ونظام حوكمة الشركات في السوق الثانوية، ومعايير الدخول المكفول إلى السوق، وقواعد ترخيص وتنظيم جهة الإيداع،

وقواعد إدراج وحدات صناديق الاستثمار، ونشاط إقراض واقتراض الأوراق المالية. ونوه الشيبني إلى أن رؤية قطر الوطنية 2030 بما تتضمنه من ركائز هي التنمية البشرية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البيئية، واستراتيجية التنمية الوطنية 2016-2011 بما تحتويه من عناصر استدامة الازدهار الاقتصادي، وتعزيز التنمية البشرية، ومنهجية متكاملة للتنمية الاجتماعية السليمة، والحفاظ على البيئة من أجل الأجيال المقبلة، وتحديث مؤسسات القطاع العام في قطر وتطويرها، فإن الأهداف الاستراتيجية لتنظيم القطاع المالي تسعى لتعزيز التنظيم، وتوسيع نطاق الإشراف الاحترازي الكلي، وتعزيز بنية الأسواق التحتية، وحماية المستهلكين والمستثمرين، وتعزيز التعاون التنظيمي، وتطوير رأس المال البشري.

وقال إنه نظراً لأن أهداف منظمة IOSCO هو حماية المستثمرين، وضمان تحقيق العدالة، والفعالية والشفافية في الأسواق المالية، وتقليل المخاطر النظامية، فإن ما تشمله ملامح الخطة الاستراتيجية لهيئة قطر للأسواق المالية هي إنها تقدم خارطة طريق للمبادرات الأساسية التي تنفذها هيئة قطر للأسواق المالية لدعم تحقيق استراتيجية التنمية الوطنية في ظل رؤية قطر الوطنية وبالتناغم مع الأهداف الاستراتيجية لتنظيم القطاع المالي بالدولة حتى عام 2016.

وتابع: تشمل ملامح تلك الخطة طموحاً اقتصادياً قوياً بما يسهم في تلبية طموحات دولة قطر بإنشاء اقتصاد قوي ومتنوع يتطلب إطار عمل تنظيمي ورقابي فعال ومتكامل وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات.

وأفاد أنه تم إعداد الخطة الاستراتيجية بعد إصدار قانون الهيئة رقم (8) لسنة

وزير التخطيط التنموي والإحصاء:

الاستراتيجية توحيد الجهود وتنسيق العمل المشترك



وزير التخطيط التنموي والإحصاء يتسلم كتاب الاستراتيجية من محافظ المركزي

واضح بعيدة المدى ومرسومة بدقة وتتواءم مع رؤية قطر الوطنية 2030، والاستراتيجية الوطنية 2011-2016، متوجها بالشكر إلى الجهات الثلاث معتبرا أنه تم اعتماد خطوة ضرورية وموفقة.

أوضح سعادة السيد صالح النائب وزير التخطيط التنموي والإحصاء أن الهدف من الاستراتيجية التي تم تدشينها اليوم هو توحيد الجهود والعمل المشترك بين جميع الجهات بما يضمن تنسيق العمل وأن يكون له أهداف

حمد المناعي:

تطوير الأسواق المالية يضمن مصلحة المستثمر



حمد المناعي

2016 بما يتحقق مع رؤية دولة قطر الوطنية 2030، معرباً عن أمله في التوصل إلى نتائج مثمرة.

قال حمد المناعي عضو مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية إن الاستراتيجية أخذت وقتاً طويلاً حتى انتهى فيها الانتقال من العمل الحكومي إلى الناحية التنظيمية، مشيراً إلى أنه مع وصول سوق قطر إلى مرحلة النضج في آخر خمس سنوات بعد طفرة عام 2005، أصبح هناك تعقيد في السوق المالية يلزم بوجود قوانين وإدارات تنظيمية تتفق مع بعضها وتعمل في إطار فائق تكاملي على أساس أن يتم تطوير الأسواق المالية بما يضمن مصلحة المستثمر ومصالح الدولة وتقوية القطاع المالي ككل في الدولة.

ولفت إلى أن هذه الخطوة أخذت أكثر من عام في العمل عليها، ونقطف اليوم ثمار نتائجها بوضع الخطة الاستراتيجية واتفاق الجهات الثلاث هي بداية الخطوة الرئيسية ثم الانتقال إلى المرحلة التنفيذية التي بدأت، حيث تم اليوم استعراض خطة 2013 إلى



من حضور الحفل

أكد على 6 أهداف للاستراتيجية.. الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال:

تعزيز رأس المال والقدرة على التعامل مع الأخطار

إلى أن ثالث الأهداف يكمن في تعزيز البنية التحتية في الأسواق وتطوير الأسواق والاستقرار المالي العام كما أنه يدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى حماية المستهلك في اقتصاد يسير بشكل جيد يتألف من أسس لحماية المستهلك والتعامل مع الشكاوى والأنشطة ونشر الوعي والمعرفة حول المنتجات فضلاً عن تعزيز التعاون بين الهيئات وإدراك أهمية العمل والاهتمام بتطبيق معايير بازل حول القضايا المهمة إضافة إلى بناء رأس المال البشري وتطويره مشيراً إلى أن ذلك يقع على عاتق الخبرات لاستقطاب أفضل المهارات ورعايتها وزيادة التطوير.. وقال: «نحن ملتزمون بتحقيق أهدافنا» معتبراً أن الاستراتيجية بداية لعملية طويلة من أجل تحقيق رؤية قطر الوطنية.



مايكل راين

العالمي في الحكومة والشفافية إضافة إلى التوسع في الإشراف العام لافتاً إلى وجود أدوات أساسية يجب التعامل بها مع المخاطر لصالح الأشخاص والجهات والمؤسسات وأشار



من حضور الحفل

على التعامل مع الأخطار التي تصيب الشركات.. وتابع: إن الاستراتيجية تدعم عملية النزاهة وعدم التحيز والمساءلة من الهيئات الرقابية إضافة إلى وضع قرارات

الاستراتيجية تدفع القطاع المالي نحو الحراك وتعزيز مسيرة الاقتصاد معتبراً أنها خطوة مهمة للأسواق تجعلها أكثر بعداً عن المخاطر كما أنها تعزز رأس المال والقدرة

دعم الازدهار الاقتصادي ووضع قطر كقائد ورائد في الأنظمة والاحترافية في الهيئات الرقابية.. ونوه الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال إلى أن

متنوع مشمناً دور سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي للوصول إلى هذا الإطلاق لخارطة المستقبل في إطار عمل تنظيمي فعال

اعتبر مايكل راين الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال أن إطلاق استراتيجيات الهيئات الرقابية والإشرافية على قطاع الخدمات والأسواق المالية هدف طموح وأجندة واضحة بأهداف محققة.. مشيراً إلى أن الاستراتيجية وثيقة لها معالم أساسية للخدمات المالية وذات رؤية ومنهج لتعزيز القطاع المالي والنمو الاقتصادي

وشدد راين خلال كلمته على أهمية التعاون المثمر بين الجهات الثلاث للمساهمة بفاعلية في بناء الاقتصاد، لافتاً إلى أن الاستراتيجية وضعت في سياق الأهداف العامة لرؤية قطر الوطنية 2030.. وأضاف قائلاً: «الدور الرئيسي يكمن في عملية خلق الوظائف وكونها محركاً رئيسياً للاقتصاد والقطاعات الأخرى للمساهمة في اقتصاد

العرب الاقتصادي

قلوبنا مواردنا عزنا

العدد 9312 - الثلاثاء، 10 ديسمبر 2013م - الموافق 7 صفر 1435هـ

المرحلة 1: إنشاء مصنع للمصايح المتقدمة في قطر قريباً

اليوم افتتاح فعاليات مؤتمر «يوروموني 2013»

المرحلة 2: هيئة السياحة تطلق موقع «جدول فعاليات قطر»

الإبقاء على استقلالية «المركزي» و«قطر المال» و«هيئة الأسواق»

تدشين استراتيجية الهيئات الإشرافية على الخدمات المالية

وأكّد سعادة الدكتور صالح بن محمد الشايب وزير التخطيط التكنولوجي والإحصاء للصحة أن الاستراتيجية تضمن تشجيع العمل ضمن أسس بعيدة المدى بما يتواءم مع الرؤية الوطنية 2030، والاستراتيجية الوطنية 2011/2016.

بمؤثره، ذكر السيد ناصر أحمد السبيعي الرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية أن الاستراتيجية جاءت لتعزيز قدرة البلاد على جذب المستثمرين المحليين والدوليين وتحفيز المشاركين في السوق، وكذلك عن طريق إمدادها على المنتجات استثنائية مبتكرة مع مستويات مختلفة من التطور.



تصوير: سيد محمد

«الطولة الرئيسية خلال حفل تدشين الاستراتيجية»

الهيئات مجلس إدارتها المستقل وأن طبيعتها تختلف في شكل الرقابة

الاستقرار المالي والثابتة تتولى مسؤولية الرقابة على الأسواق، مبيّناً أن لهذه

المؤسسات الرقابية ويترأسها سعادت، ولجنتان تتابعان لها، تشرف إحداهما على

التابعة لمرکز قطر للعمال. ونوه المحافظ بإنشاء لجنة الاستقرار المالي وفيها جميع

الحاسن وشركات التحويل وشركات الصرافة وإدارة الأصول وشركات الاستثمار

«الدوحة - مصطفى البهناوي»

تدشين مصرف قطر المركزي استراتيجيتها الجديدة الرقابية في الدولة والتي تضم بالإضافة إليه كلاً من هيئة قطر للأسواق المالية، وتنظيم مركز قطر للعمال، وتشدّد سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني محافظ «المركزي» في كلمته أمام حضور حفل التدشين أمس الأول أن الخطوات ترمي لتوحيد جهود الهيئات الرقابية الخلات ضمن فريق عمل واحد، بيد أنه استدرك قائلاً إن الاستراتيجية أقيمت على استقلالية الهيئات المشاركة فيها.

وتحوي الاستراتيجية تنظيمياً للقطاع المالي والمصرفي في قطر وتوحيد أسس ومعايير الرقابة على البنوك والمصارف وشركات



«عبد الله بن سعود»

عبدالله بن سعود: الخطوة تجعل قطر مركزاً رائداً

محافظ «المركزي» ي دشّن استراتيجية الهيئات الرقابية والإشرافية على قطاع المالية



أكد سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي أن تدشين استراتيجية الجهات الرقابية الثلاث: مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية ومركز قطر للمال، من شأنها أن تجعل من قطر مركزاً عالمياً رائداً في مجال الخدمات والأسواق والأنشطة المالية وصولاً إلى تحقيق الغايات المستهدفة من رؤية قطر الوطنية 2030. لافتاً إلى أن الهدف الرئيسي الذي تدركه عليه الاستراتيجية وتبني الدولة والمؤسسات، إيجاد إطار تنظيمي مالي قوي يعقل يدعم الإزدهار الاقتصادي والامتدّار المالي الذي تشهده البلاد، ويساهم في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، وذلك بما يتماشى معفضل المعايير والممارسات الدولية.

وقال المحافظ في كلمته أمام حفل تدشين استراتيجية أمن الأول أن استراتيجية الهيئات الرقابية والإشرافية على قطاع الخدمات والأسواق المالية في قطر هي نتاج عمل مشترك وزويته متكاملة وجهد متواصل بين مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة التنظيم بمركز قطر للمال.

تتوافق مع رؤية قطر الوطنية 2030، بما يؤهده على سعي جميع السلطات الرقابية على القطاع المالي إلى تحقيق الرؤية الوطنية.

وتتضمن الاستراتيجية أهدافاً واضحة، منها تعزيز النزاهة والشفافية، وضمان سلامة العمليات المالية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء، وتعزيز الثقة في النظام المالي، وتطوير قدرات الموظفين، والاهتمام بالبيئة المحيطة بالمؤسسة، والاهتمام بالخدمة المجتمعية، والاهتمام بالبيئة المحيطة بالمؤسسة، والاهتمام بالخدمة المجتمعية، والاهتمام بالبيئة المحيطة بالمؤسسة.

رئيس:
الاستراتيجية وثيقة لها معالم أثرية للخدمات المالية

أكد محافظ مصرف قطر المركزي، عبدالله بن سعود آل ثاني، في كلمة له خلال حفل تدشين استراتيجية الجهات الرقابية والإشرافية على قطاع الخدمات والأسواق المالية، أن الوثيقة الجديدة تمثل نقلة نوعية في مسيرة القطاع المالي القطري، وتتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

أحمد بن عبد الواحد:
السلطات الرقابية وتوحيد جهودها وأدائها بدعم رؤية الرؤية الوطنية 2030

أكد أحمد بن عبد الواحد، وزير المالية، في كلمة له خلال حفل تدشين استراتيجية الجهات الرقابية والإشرافية على قطاع الخدمات والأسواق المالية، أن الوثيقة الجديدة تمثل نقلة نوعية في مسيرة القطاع المالي القطري، وتتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

الأمين العام:
توحيد جهود والعمل والاهتمام بالبيئة المحيطة بالقطاع المالي

أكد الأمين العام للمركز، محمد بن عبد الواحد، في كلمة له خلال حفل تدشين استراتيجية الجهات الرقابية والإشرافية على قطاع الخدمات والأسواق المالية، أن الوثيقة الجديدة تمثل نقلة نوعية في مسيرة القطاع المالي القطري، وتتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

مدير العمليات:
تعزيز النزاهة والشفافية وضمان سلامة العمليات المالية

أكد مدير العمليات، محمد بن عبد الواحد، في كلمة له خلال حفل تدشين استراتيجية الجهات الرقابية والإشرافية على قطاع الخدمات والأسواق المالية، أن الوثيقة الجديدة تمثل نقلة نوعية في مسيرة القطاع المالي القطري، وتتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

وقال المحافظ في كلمته أمام حفل تدشين استراتيجية أمن الأول أن استراتيجية الهيئات الرقابية والإشرافية على قطاع الخدمات والأسواق المالية في قطر هي نتاج عمل مشترك وزويته متكاملة وجهد متواصل بين مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة التنظيم بمركز قطر للمال.

أكد محافظ مصرف قطر المركزي، عبدالله بن سعود آل ثاني، في كلمة له خلال حفل تدشين استراتيجية الجهات الرقابية والإشرافية على قطاع الخدمات والأسواق المالية، أن الوثيقة الجديدة تمثل نقلة نوعية في مسيرة القطاع المالي القطري، وتتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

أكد أحمد بن عبد الواحد، وزير المالية، في كلمة له خلال حفل تدشين استراتيجية الجهات الرقابية والإشرافية على قطاع الخدمات والأسواق المالية، أن الوثيقة الجديدة تمثل نقلة نوعية في مسيرة القطاع المالي القطري، وتتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

أكد الأمين العام للمركز، محمد بن عبد الواحد، في كلمة له خلال حفل تدشين استراتيجية الجهات الرقابية والإشرافية على قطاع الخدمات والأسواق المالية، أن الوثيقة الجديدة تمثل نقلة نوعية في مسيرة القطاع المالي القطري، وتتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

أكد مدير العمليات، محمد بن عبد الواحد، في كلمة له خلال حفل تدشين استراتيجية الجهات الرقابية والإشرافية على قطاع الخدمات والأسواق المالية، أن الوثيقة الجديدة تمثل نقلة نوعية في مسيرة القطاع المالي القطري، وتتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.



مبنى هيئة قطر للأسواق المالية

مبنى هيئة قطر للأسواق المالية

مبنى هيئة قطر للأسواق المالية

مبنى هيئة قطر للأسواق المالية

مبنى هيئة قطر للأسواق المالية